

● وضع برنامج للأشراف على مساعدي المراجع من اداء اعمالهم حسب ما خطط لها ويجب ان تتوفر الكفاءة والخبرة المهنية للمساعدين تمكنهم من اداء الاعمال الموكلة اليهم على اكمل وجه .

#### **المعيار السادس : معيار الاشراف على عمل المساعدين :**

يجب على المراجع الحكومي لشركات انتاج النفط وفقا لعقود الانتاج ان يشرف على مساعديه اشرفا يمكنهم من اداء اعمالهم حسب ما خطط لهم ، ويجب ان تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة المهنية، والمعرفة بطبيعة الصناعة النفطية وبالعقود بها والمعيار المقترح للأشراف هو :

(توجيه مجهودات المراجعين المساعدين نحو تحقيق اهداف وحدود ونطاق المراجعة ، واعطاء الارشادات لهم لجعلهم على دراية تامة بالأمور كلها المتعلقة بعملية المراجعة )

وينبثق من هذا المعيار الاركان الفرعية التالية :

- ابلاغ المساعدين بنطاق المراجعة واهدافها واجراءات تحقيقها
- التوجيه والرقابة الى اعمال المساعدين : لتحديد ما اذا كانت اهداف المراجعة قد تحققت في نهاية العمل الميداني ام لا .

● الاطلاع على اوراق المراجعين المساعدين

● الاطلاع على ادلة الاثبات التي يقوم بها المراجعون بجمعها والتأكد من كفاءتها.

● التأكد من ان عمل المساعدين يحقق عملية تنفيذ المراجعة.

● حسم الاختلافات في وجهات النظر المهنية بين المساعدين في الوقت المناسب، من خلال تخصيص فريق خبراء لحل المشاكل التي تعترض المساعدين.

#### **المعيار السابع : معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية :**

يجب على المراجعين في الجانب الحكومي ان يقوموا بدراسة وتقييم النظم المحاسبي والرقابة الداخلية المتبع في الشركة النفطية محل المراجعة حتى يتحقق لدى المراجع مستوى مقبولا من الاطمئنان الى ان ممتلكات الشركة غير معرضه لسوء الاستخدام ، او الانفاق في غير الاغراض المصرح بها ، كما يؤدي الى امكانية الاعتماد على السجلات المحاسبية في أعداد قائمة نفقات الاسترداد

ويتمثل المعيار المقترح في :

(على المراجع الحكومي لعقود تقاسم انتاج النفط ، دراسة نظام الرقابة الداخلية بشكل واف ومفصل ، حتى يمكن تقدير مدى الاعتماد عليه، وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق اجراءات المراجعة )

وينبثق من هذا المعيار الاركان الفرعية التالية :

● دراسة وتقويم عناصر نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على فاعلية اجراءات الرقابة واستخدام المراجع للوسائل الخاصة لعمليات الفحص والتقويم لنظام المراجعة الداخلية .

● مدى فاعلية تكوينات نظام الرقابة الداخلية في تحديد نوع واجراءات المراجعة بصوره سليمه

● المدى الذي يتم فيه استخدام المعالجة بالحاسوب في كل تطبيق حسابي

● انواع وكفاءة ادلة الاثبات المتاحة بأشكالها الالكترونية والورقية المتوفرة في النظام للوصول الى اهداف المراجعة .

● معرفة كفاءة وقدرة الاشخاص العاملين في نظام المراجعة الداخلية لدى الشركة ، وعلى المراجع الحكومي ايضا دراسة فحص وسياسات التعيين والتدريب لأفراد المراجعة الداخلية في الشركة

#### **المعيار الثامن : اوراق العمل :**

يجب ان يحفظ سجل لدى المراجعين كأوراق عمل لمساعدة الجانب الحكومي في حالة الخلاف مع الشركة وفقا لعقد تقاسم الانتاج ، ويرتكز هذا المعيار على احتواء اوراق العمل على ما يلي  
توفر معلومات كافية لتمكين مراجع خبير ليس محايدا من الاطلاع ، واصدار احكام على ما ورد في تقرير المراجعة من ملاحظات .

يجب ان يحتوي سجل اوراق العمل على الاهداف، النطاق، والمنهجية ، بما فيها اي مقياس معاينه تم استخدامه .

توثيق العمل المنجز لدعم احكام وخلصات كافيته ' بما فيها من توصيات ، وللسجلات المفحوصة.  
استخدام اوراق العمل كوسيلة بيد المراجع عند اتهامه للشركة بالأهمال او التقصير في اداء عملها وعند المطالبة بأي تعويضات

#### **يتمثل المعيار المقترح في الاتي :**

(يجب الاحتفاظ بسجل من قبل المراجعين القوميون لعقود تقاسم انتاج النفط : كأوراق لدعم عملية المراجعة وكدليل اثبات ) .

#### **المعيار التاسع : كفاية ادلة الاثبات :**

دليل الاثبات يساند ويدعم معايير العمل الميداني كلها، ويوفر الاساس المنطقي لأحكام وتقديرات المراجع ، حول عدالة وصدق عرض المعلومات في قوائم النفقات المقدمة من شركات انتاج النفط الى الجانب الحكومي .

وهنا يجب على المراجع الحكومي ان يحصل على ادله كافيته وكفؤه ، ووثيقة الصلة لتقديم اساس معقول لنتائج وخلصات عمل المراجعين .

#### **ويتمثل المعيار المقترح في الاتي :**

(دليل الاثبات يجب ان يكون ذا جوده وصلاحيه وملاءمة للعنصر الخاضع للمراجعة ، وان يكون موضوعيا وقابلا للقياس الكمي )

وينكون هذا المعيار من الاركان التالية :

● استخدام نتائج دراسة نظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار ادلة الاثبات الواجب الحصول عليها للتدعيم ، وتأكد رأي المراجع على قوائم النفقات المقدمة من قبل الشركات النفطية الى الجانب الحكومي .

● استخدام نتائج اختبارات المراجعة التحليلية في الحصول على ادلة اثبات كافيته .

● حجم العينة يؤثر الى حد كبير على كمية ادلة الاثبات المتاحة والمعقولة لتدعيم وتأکید رأي المراجع الحكومي ، وتحديد درجة المخاطرة من عملية المراجعة .

● استخدام اقرارات ادارة الشركة المختلفة ، بمسؤوليتها عن الصرف السليم للقوائم كدليل اثبات .

● الحصول على ادله اثبات اضافيه من مختلف المصادر الداخلية والخارجية .

● ربط ملائمة ادلة المراجعة بالهدف الاساس الخاص بالمراجعة، واعداد تقرير صحة وعدالة قوائم النفقات القابلة للاسترداد .

## معايير مراجعة الاداء

تقييم الاداء هو مقارنة الطريقة التي تسير بها الشركة نشاطها مع الاهداف التي حددتها في سبيل الاستخدام الامثل لمورد النفط، ومدى التزامها ببنود العقد المبرم، وتشمل معايير مراجعة الاداء ما يلي :

● معيار تخطيط العمل بشكل كاف

● معيار ادلة الاثبات

● معيار مراجعة كفاءة الاقتصاد

● معيار مراجعة فعالية البرامج

وسوف نبرز هذه المعايير كما يلي :

**المعيار العاشر: تخطيط العمل بشكل كاف لتنفيذ مراجعة الاداء :**

تتحقق مراجعة الاداء من خلال وضع خطه تضمن تنفيذها بكفاءة وفعالية ، وذلك من خلال تحديد النطاق والمنهجية للوصول الى هدف المراجعة ليتم تقديم دليل كافي وكفؤ ووثيق الصلة يحقق هدف خصوصية هذه المراجعة ،

**والمعيار المقترح لتخطيط مراجعة الاداء هو :**

**(يتوجب لتحقيق هدف مراجعة الاداء وبكفاءة وفعالية : ان يقوم المراجع بوضع خطه تحدد فيها هدف ونطاق منهجية المراجعة التي سيقوم بها )**

ويرتكز المعيار على الاركان التالية :

● تحديد اهداف المراجعة

● تحديد نطاق المراجعة

● تحديد منهجية المراجعة

● المعرفة بالسياسات والاجراءات والبرامج والنظم المتبعة في الشركة .

● تقييم نظام الرقابة الادارية المتبعة من قبل الشركة ، والتي يجب ان تكون رقابه فعاله .

● تحديد المؤشرات المطلوبة لتقييم القضايا موضوع المراجعة

● يجب ان يتضمن التخطيط لكادر المراجعة المهارات والمعرفة الملائمة للعمل .

● يجب اعداد خطه مكتوبه لكل عملية مراجعه

● متابعة النتائج والتوصيات الهامه من المراجعات السابقة التي يمكن ان تؤثر على اهداف

المراجعة

● الطلب من الشركة توفير البيانات والمعلومات المطلوبة لتسهيل عملية المراجعة

● الاطلاع على المراسلات بين الشركة والجانب الحكومي

● تحديد فريق عمل قادر على تحقيق المراجعة

**المعيار الحادي عشر : ادلة الاثبات في مراجعة الاداء :**

يجب حصول المراجع على ادلة اثبات كافيته وكفؤه ووثيقه الصلة لتقديم اساس معقول لنتائج وخلصات عملية المراجعة .

#### والمعيار المقترح :

(يجب على المراجع الحكومي جمع ادلة اثبات كافيته وكفؤه ، ووثيقة الصلة تدعم نتائج مراجعته)

ويرتكز المعيار على الآتي :

- ربط ادلة المراجعة بالهدف الاساسي الخاص بمراجعة الاداء .
- تحديد عينة البرامج والانظمة المراد تقييم ادائها
- استخدام نتائج فحص نظام الرقابة في تحديد الدلة الاثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم وتأكيد رأيه .

● الاحتفاظ بسجل يحدد عمل المراجعين بشكل اوراق عمل كدليل اثبات .

● استخدام مؤشرات التحليل المالي والمحاسبة الادارية في تحديد درجة الكفاءة الاقتصادية والفعالية للبرامج المنفذة من قبل الشركة محل المراجعة .

● الحصول على ادلة اثبات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية

● تقييم السياسات والاجراءات المتبعة من قبل الشركة تضمن كفاءة تحسين الاداء.

#### المعيار الثاني عشر : معيار مراجعة الاقتصاد والكفاءة :

وهو يعني بهذه المراجعة مسؤولية الشركة النفطية بالمحافظة اللازمة على استخدام الاصول بشكل اقتصادي ومدى الالتزام في تحقيق انصب توازن بين التكاليف والنتائج ، وتنفيذ الخطط والبرامج السنوية المرسومة المقررة من قبل الجانب الحكومي

وعند تنفيذ مراجعة كفاءة الاقتصاد على المراجع ان يقيم جهود تخفيض التكلفة، ولكم ليست للحد الذي يعرقل تحقيق النتائج،بالأضافة الى ذلك يمكن تحليل الزيادة الانتاجية، وكذا ليس للحد الذي يزيد من التكاليف، وعند تقييم كفاءة الاقتصاد يحلل المراجع استغلال الموارد البشرية والتجهيزات والمعدات والتموينات والموارد المائية ، ويرتكز المعيار على الاركان التالية :

● التزام الشركة بعقد تقاسم الانتاج فيما يتعلق بحيازة وحماية واستخدام الاصول

● جهود الشركة في تخفيض النفقات

● توزيع المسؤوليات والسلطات داخل الهيكل التنظيمي للشركة النفطية

● الموائمة بين مستوى المهارة والطاقة والقدرة الفعلية.. الخ ( الطريقة التي يستغل بها المورد

( المعين )

● الاستغلال الامثل للموارد البشرية

● اتباع اساليب واجراءات سليمة في شراء المواد والمعدات

● وجود حاجة حقيقيه للمواد المطلوبة للشراء

● التزام الشركة في الحفاظ على الاصول داخل المخازن او عند الاستخدام

● اتباع الشركة لأجراءات سليمة في التعاقد مع المقاولين من الباطن لتنفيذ العمليات النفطية

● التزام الشركة بتنفيذ الموازنة السنوية وبرامج العمل .

## المعيار المقترح لمراجعة الاقتصاد والكفاءة :

(عملية المراجعة الحكومية لعقود تقاسم انتاج النفط يجب ان تتضمن مراجعة الاقتصاد والكفاءة لمدى التزام الشركة النفطية ' بالقوانين والنظم والبرامج التي تحقق حسن الاستخدام الامثل للموارد المتاحة المادية والبشرية وبوسائل واجراءات تساعد في تخفيض الانتاج )

### المعيار الثالث عشر : معيار مراجعة فعالية البرامج :

وتهدف هذه المراجعة الى تحديد مدى فعالية البرامج والانظمة التي تتبعها الشركة في اعداد (الموازنات المالية ، برنامج العمل ، الانظمة المستخدمة ) في سبيل تحقيق الاستخدام الامثل لموارد النفط ويرتكز هذا المعيار على الاتي :

- وجود نظام كاف لقياس الاداء داخل الشركة بأستخدام اساليب التحليل المالي للقياس .
- تقويم نظام الشركة في عملية اعداد الخطط والبرنامج السنوي للعمليات النفطية
- تحديد اذا ما كانت الشركة النفطية اخذت البدائل بالحسبان عند اقرار البرنامج والخطط ، وخاصة في ظروف النشاط النفطي .
- تحديد طرائق تجعل الخطط والبرامج تنفذ بطريقه افضل لتحقيق استخدام امثل لمورد النفط .
- تقويم فعالية النظام الاداري المتبع في الشركة لقياس اداء الموظفين
- استخدام اساليب فنيه متطورة في العمليات النفطية .
- تقويم النظام المتبع في الشركة لنقل تكنولوجيا الانتاج الى الجانب المحلي .
- تقويم النظام المتبع في الشركة لأحلال الكادر المحلي محل الكادر الاجنبي .
- تحديد التزام الشركة النفطية بالايفاء بالالتزامات الفنية والمالية الى الجانب لحكومي .

### وبالتالي فأن المعيار المقترح لمراجعة فعالية البرامج يكون :

( يجب ان تتضمن عملية المراجعة الحكومية لعقود تقاسم انتاج النفط ، مراجعة وتقييم فعالية البرامج والنظم التي تستخدمها الشركة محل المراجعة، ومساهمتها في تحقيق استخدام امثل لموارد النفط )

## معايير التقرير

نرى ان تشتمل تقارير المراجعة الحكومية لشركات النفط في ظل عقود تقاسم الانتاج على نوعين :

● تقرير عن نتائج المراجعة المالية .

● تقرير عن نتائج مراجعة الاداء

المعيار الرابع عشر : معيار تقرير مراجعة نفقات الاستيراد للشركات النفطية في ظل عقود

تقاسم الانتاج :

ويتمثل المعيار المقترح في :

( تقديم تقرير يفصح عن رأي المراجع في تحديد مدى قابلية النفقات المقدمة من قبل الشركات النفطية لأغراض الاسترداد )

ويرتكز هذا المعيار المقترح على الاركان التالية :

● اسم الشركة ( المقاول )

● موقع الشركة

● رقم القطاع الذي تعمل به الشركة

● اسم القطاع

● اسم المشغل للقطاع

● الفترة الزمنية التي تمت مراجعتها

● ان قائمة النفقات التي اعدت من قبل الشركة ، قد اعدت وفقا لأصول الصناعة وعقد التقاسم

ومعايير المحاسبة في هذه الصناعة .

● ان النفقات المدفوعة من قبل الشركة فعليه و واقعيه

● ان النفقات المدفوعة تخص منطقة العقد

● فعالية نظام الضبط والرقابة الداخلية المتبع : بما يضمن المحافظة على الاصول .

● ان الشركة قد قدمت المستندات الثبوتية والوثائق والمعلومات والبيانات التي تعزز النفقات

المصروفة .

● ملخص بنتائج المراجعة

● ذكر الصعوبات التي واجهت فريق المراجعة

● يلحق بالتقرير الجداول والايضاحات الازمه كلها لدعم ما اشتمل عليه من ملاحظات

● تاريخ التقرير

● التوقيع على التقرير

المعيار الخامس عشر : معيار تقرير تدقيق الاداء :

يتمثل المعيار المقترح في الاتي :

(تقديم تقرير يفصح فيه المراجع الحكومي عن رأيه في تقييمه لأداء الشركة النفطية واستخدامها الامثل لموارد المتاحة وفقا للصناعة العالمية وعقد تقاسم الانتاج )

ويرتكز هذا المعيار على الاركان التالية :

- اسم الشركة ( المقاول )
- اسم ورقم القطاع
- اسم الشركة المشغلة للقطاع وموقع عملها
- مدى التزام الشركة بتطبيق نصوص عقد تقاسم الانتاج والقوانين والانظمة
- مدى استخدام الشركة لتكنولوجيا الانتاج التي تحافظ على الثروة وعدم استنزافها
- نتائج كفاءة وفعالية النظم والبرامج المستخدمة من قبل الشركة
- مدى قدرة الشركة في نقل تكنولوجيا الانتاج في مجال النفط الى الجانب الحكومي
- كفاءة نظام الرقابة الداخلية والرقابة الادارية في الشركة
- مستوى تنفيذ الشركة لسياسة الاحلال للكادر المحلي
- مستوى كفاءة نظام المشتريات والمخازن وحسن استخدام الاصول
- مستوى الالتزام بتنفيذ الموازنة وبرامج العمل
- كفاءة الممارسات المتبعة في ترشيد النفقات
- ارفاق نتائج استخدام مؤشر تقييم الاداء لدعم النتائج
- وصف المنجزات المحققة من قبل الشركة والناجئة عن التحسينات التي ادخلتها الادارة
- تقديم التوصيات المقترحة لرفع وكفاءة وفعالية الاداء في الشركة
- تاريخ التقرير
- عنوان التقرير

عرضنا فيما سبق المعايير المقترحة وعددها خمسة عشر معيارا ويرى بأجتهادة المتواضع انها ضرورية لارشاد المراجع الحكومي اثناء قيامه بمراجعة حسابات شركات النفط في ظل عقود تقاسم الانتاج ، وهذه المعايير المقترحة سوف يتم تقديمها للمختصين ، لأبداء رأيهم فيها من خلال بلورتها في استبيان يوزع عليهم وتقديم النتائج، وقد ارتكزنا في محاولة وضع هذه المعايير على دراسة طبيعة النشاط النفطي ،والى بنود عقود تقاسم الانتاج التي توقعها الدولة المالكة والشركة المستثمرة في مجال النفط ، والى المعايير الدولية الصادرة عن IFCA والمعايير المتعارف عليها ومعايير المراجعة الحكومية ومعايير NTOSAI

## معيار المحاسبة الدولية لأعداد التقارير المالية رقم 6 للتعقيب عن الموارد التعدينية IFRS

### معيار المحاسبي رقم 6 يقيم الموارد المعدنية

يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم 6 إلى تحديد إعداد التقارير المالية لاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية.

وينص المعيار الذي تنشر "الغد" تفاصيله بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إحدى المؤسسات التابعة لمجموعة طلال أبو غزالة، على نفقات الاستكشاف والتقييم هي نفقات يتم تكبدها من المنشأة فيما يتعلق باستكشاف وتقييم الموارد المعدنية قبل إثبات الجدوى الفنية وقابلية التطبيق التجاري لاستخراج أحد الموارد المعدنية.

إن استكشاف وتقييم الموارد المعدنية هو عبارة عن البحث عن الموارد المعدنية، بما في ذلك المعادن والنفط والغاز الطبيعي والموارد المشابهة غير المتجددة بعد أن تحصل المنشأة على الحقوق القانونية لاستكشاف في منطقة محددة، إضافة إلى تحديد الجدوى الفنية وقابلية التطبيق التجاري لاستخراج أحد الموارد المعدنية.

تعتبر أصول الاستكشاف والتقييم هي نفقات استكشاف وتقييم يُعترف بها كأصول وفقاً للسياسة المحاسبية للمنشأة.

إن هذا المعيار:

✓ يسمح للمنشأة بتطوير سياسة محاسبية لاستكشاف وتقييم الأصول دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الفقرتين 11 و 12 من معيار المحاسبة الدولي 8 بشكل محدد. لذلك، يمكن أن تستمر المنشأة التي تتبنى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 6 في استخدام السياسات المحاسبية التي يتم تطبيقها مباشرة قبل تبني هذا المعيار. وهذا يتضمن الاستمرار في استخدام ممارسات الاعتراف والقياس التي تعتبر جزءاً من تلك السياسات المحاسبية.

✓ يتطلب من المنشآت التي تعترف بأصول الاستكشاف والتقييم إجراء اختبار انخفاض القيمة على تلك الأصول عندما تشير الحقائق والظروف إلى إمكانية أن يتجاوز المبلغ المسجل للأصول مبلغها القابل للاسترداد.

✓ يورد اعترافاً مختلفاً لانخفاض القيمة عن ذلك الخاص بمعيار المحاسبة الدولي 36 لكنه يقيس انخفاض القيمة وفقاً لذلك المعيار ما أن يتم تحديد انخفاض القيمة.

تحدد المنشأة سياسة محاسبية لتخصيص أصول الاستكشاف والتقييم لوحدات توليد النقد أو مجموعات من وحدات توليد النقد بغرض تقييم مثل هذه الأصول فيما يخص انخفاض القيمة. ولا تكون أي وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات يتم تخصيص أحد أصول الاستكشاف والتقييم لها أكبر من القطاع التشغيلي الذي يتم تحديده وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 8 "القطاعات التشغيلية".

يجب أن يتم تقييم أصول الاستكشاف والتقييم فيما يخص انخفاض القيمة عندما تشير الحقائق والظروف إلى احتمال أن يتجاوز المبلغ المسجل لأحد أصول الاستكشاف والتقييم مبلغه القابل للاسترداد. وعندما تشير الحقائق والظروف إلى أن المبلغ المسجل يتجاوز المبلغ القابل للاسترداد، فإن المنشأة تقيس وتعرض وتفصح عن أي خسارة انخفاض قيمة ناتجة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36.

تشير واحدة أو أكثر من الحقائق والظروف التالية إلى أن المنشأة ينبغي أن تختبر أصول الاستكشاف والتقييم فيما يخص انخفاض القيمة (القائمة ليست شاملة) :

1. انتهاء الفترة التي يحق فيها للمنشأة الاستكشاف في منطقة محددة خلال الفترة أو أنها ستنتهي في المستقبل القريب، ومن غير المتوقع أن يتم تجديدها.

2. لا تشمل النفقات الأساسية على مزيد من استكشاف وتقييم الموارد المعدنية في المنطقة المحددة ضمن الموازنة كما لا يتم التخطيط لها.
  3. لا يؤدي استكشاف وتقييم الموارد المعدنية في منطقة محددة إلى اكتشاف كميات ذات جدوى تجارية من الموارد المعدنية وتقرر المنشأة إيقاف هذه الأنشطة في المنطقة المحددة.
  4. توجد بيانات كافية تشير إلى أنه رغم احتمالية مواصلة التطوير في منطقة محددة، إلا أنه من غير المحتمل استرداد المبلغ المسجل بالكامل لأحد أصول الاستكشاف والتقييم من التطوير الناجح أو بواسطة البيع.
- تفصح المنشأة عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها في بياناتها المالية الناشئة من استكشاف وتقييم الموارد المعدنية

## أسئلة الفصل الثاني

- س 1 / هنالك ثلاث طرق لمعالجة نفقات البحث والاستكشاف ؟
- س 2 / ماهي الآراء المؤيدة للطريقة الرأسمالية ؟
- س 3 / ماهي الآراء المعارضة للطريقة الرأسمالية ؟
- س 4 / ماهي النتائج المترتبة على الطريقة الرأسمالية ؟
- س 5 / ماهي الآراء المؤيدة للطريقة الايرادية ؟
- س 6 / ماهي الآراء المعارضة للطريقة الايرادية ؟
- س 7 / ماهي النتائج المترتبة على الطريقة الايرادية ؟
- س 8 / ماهي الآراء المؤيدة لطريقة المجهود الناجح ؟
- س 9 / ماهي الآراء المعارضة لطريقة المجهود الناجح ؟
- س 10 / ماهي النتائج المترتبة على طريقة المجهود الناجح ؟
- س 11 / تقسم نفقات البحث والاستكشاف حسب طبيعتها إلى ما يلي ؟
- س 12 / تقسم نفقات البحث والاستكشاف حسب الاستفادة المستقبلية منها إلى ما يلي ؟
- س 13 / تقسم نفقات البحث والاستكشاف حسب خاصيتها إلى ما يلي ؟
- س 14 / ماهي سمات النفقات الملموسة ؟
- س 15 / ماهي سمات النفقات الغير ملموسة ؟
- س 16 / عرف ما يلي :
- 1- مرحلة البحث والاستكشاف 2- التكاليف التعاقدية 3- تكاليف الآلات والمعدات 4- التكاليف الجارية 5- التكاليف الملموسة 6- التكاليف غير الملموسة